اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE FOR AML&CFT

NRA

تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لقطاع

المنظمات غير الهادفة للربح

دولة الكويت

فبراير 2025

NRA

الملخص التنفيذي

1. يعرض هذا التقييم تحليلاً لمخاطر تمويل الإرهاب التي يتعرض لها قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت. وينبغي استعراض هذا التقرير بالاقتران مع التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب لعام 2025، الذي يحدد مستوى تعرض الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب بأنه متوسط-مرتفع على المستوى الوطني. وسيبحث "تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح" فيما إذا كان هذا التعرض الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب يؤثر أيضاً على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح بنفس الطريقة، أو ما إذا كان التعرض لمخاطر تمويل الإرهاب أعلى أو أقل بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح مقارنة بالقطاعات الأخرى في الكويت.

2. تشمل مصادر البيانات لغرض هذا التقييم البيانات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقارير المعاملات المشبوهة وطلبات التعاون الدولي الخاصة بالمنظمات غير الهادفة للربح وتمويل الإرهاب التي تصل وحدة التحريات المالية الكويتية، وإحصاءات وزارة الداخلية والنيابة العامة حول التحقيقات والملاحقات القضائية المحلية، بالإضافة إلى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة التي تشمل منظمات كويتية غير هادفة للربح.

3. تم دعم إعداد التقييم من خلال ورشتي عمل مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. عُقدت ورشة العمل الأولى في 10 نوفمبر 2024، وهدفت إلى الحصول على وجهات نظر عامة حول المخاطر، وبيانات وخبرات وآراء متعلقة بتمويل الإرهاب من المنظمات غير الهادفة للربح. وكانت الأدوات المستخدمة للحصول على هذه المدخلات في الغالب على شكل أسئلة طُرحت واستبيانات أكملتها المنظمات غير الهادفة للربح لتقديم إجاباتها. وعُقدت ورشة العمل الثانية في 9 فبراير 2025، وهدفت إلى تزويد المنظمات غير الهادفة للربح بالنتائج الأولية لعملية تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، قبل الاعتماد الرسمي التقييم. وشهد كلا الحدثين حضوراً إيجابياً ومشاركة فعالة، مما أدى إلى تحسين جودة التقييم النهائية بشكل كبير.

4. يبحث هذا التقييم في مخاطر تمويل الإرهاب التي يواجها قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت، مع التركيز على الكيانات التي تستوفي التعريف الوظيفي للمنظمة غير الهادفة للربح حسب تعريف مجموعة العمل المالي. فمن بين ما يقرب من 450 كياناً غير ربحي مسجل في الكويت، هناك 84 جمعية خيرية و71 مبرّة فقط هي التي تنطبق عليها صفة المنظمات غير الهادفة للربح الخاضعة للتقييم، والتي تتطلب تقييم مخاطر تمويل الإرهاب بموجب التوصية 8 لمجموعة العمل المالي. أما الكيانات الأخرى - مثل الأندية الرياضية وجمعيات النفع العام - فلا تعمل بشكل أساسي في جمع الأموال أو إنفاقها، وبالتالي تقع خارج نطاق تصنيف مجموعة العمل المالي.

5. تتمتع الكويت بثقافة عمل خيري عريقة متجذرة في تقاليد العطاء الإسلامي. تتراوح التبرعات الخيرية السنوية بين 100-300 مليون دينار كويتي، وفي عام 2023، جمعت المنظمات غير الهادفة للربح الخاضعة للتقييم مجتمعة ما يقرب من 324 مليون دينار كويتي. ويستفيد القطاع من ثقة عامة قوية، ومشاركة مجتمعية نشطة، ورقابة حكومية، لا سيما من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية.

6. تاريخياً، تم تطبيق ضوابط تنظيمية صارمة بعد ظهور مخاوف عالمية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بشأن إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح لتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من أن هذه الضوابط قد عززت الشفافية بشكل كبير، فقد تم تحديدها أيضاً على أنها مرهقة بشكل مفرط. حيث تتحول الكويت الآن نحو نهج إشرافي أكثر استناداً إلى المخاطر، بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي.

7. يبين التقييم أن تهديد تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في دولة الكويت منخفض جداً. فلم تُسجل أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو طلبات دولية متعلقة بتمويل الإرهاب خلال الفترة 2022–2024، كما ورد عدد محدود فقط عن معاملات مشبوهة ذات صلة، ما يعكس غياب أنماط تمويل إرهابي فعلية في القطاع.

8. ورغم انخفاض التهديد، فإن المخاطر الكامنة تختلف حسب طبيعة النشاط وحجم الأموال. فجميع الكيانات تمارس أنشطة خدمية وإنسانية تُصنّف دولياً ضمن الفئات الأعلى خطورة، كما أن تدفقات التبرعات كبيرة بالمعايير الإقليمية، مع وجود جمعيتين خيريتين فقط تتجاوز إيراداتهما السنوية 40 مليون دينار كويتي. في المقابل، تسهم السيطرة المحلية الكاملة، واشتراط الجنسية الكويتية للمؤسسين والإدارة، في تقليص المخاطر والحد من النفوذ الأجنبي.

9. وتُعد الضوابط التنظيمية الكويتية عاملاً رئيسياً في خفض المخاطر، حيث يُحظر التعامل بالنقد، وتخضع جميع المعاملات لحسابات مصرفية محلية، كما أن منصات التمويل الجماعي غير مسموح بها. وتوجد بوابات تبرع إلكترونية مرخصة وخاضعة لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية، مما يجعل مخاطر طرق التبرع منخفضة إلى متوسطة. أما مصادر التمويل فتعتمد أساساً على التبرعات العامة ذات المخاطر المتوسطة، مع انخفاض المخاطر للجهات التي تتلقى دعماً حكومياً مباشراً.

10. وفيما يتعلق بالأنشطة الدولية، فإن الجمعيات الخيرية فقط تعمل خارج الكويت، حيث تنشط 52 جمعية دولياً، من بينها 40 جمعية تعمل في دول مدرجة على مؤشر الإرهاب العالمي. ومع ذلك، يظل التعرض محدوداً، إذ إن ثلاث جمعيات فقط تنفق أكثر من 10% من أموالها في تلك الدول. كما لا توجد تغطية إعلامية سلبية تتعلق بتمويل الإرهاب خلال العقد الماضي.

11. وبناءً على ذلك، تم تصنيف المخاطر الكامنة للجمعيات الخيرية عند مستوى متوسط إلى مرتفع، وللمبرّات عند مستوى متوسط إلى منخفض. ومع تطبيق حزمة شاملة من تدابير التخفيف تشمل الترخيص المشدد، والموافقات المسبقة على الأنشطة الخارجية، والتفتيش المستمر، وحظر المعاملات غير الممتثلة، خلص التقييم إلى أن المخاطر المتبقية للقطاع ككل تقع عند مستوى متوسط-منخفض.

12. ويؤكد التقييم أن احتمال إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت لتمويل الإرهاب يظل منخفضاً، رغم حجم الأموال ومحدودية الأنشطة الدولية عالية المخاطر، وذلك بفضل قوة الإطار التنظيمي والرقابي، وارتفاع مستوى الشفافية، والتحول المستمر نحو نهج قائم على المخاطر ومتناسق مع المعايير الدولية.